المبادرة المنتظرة

■ وبلادنا في هذه المرحلة الدقيقة والتي تواجه فيها تداعيات أزمة اقتصادية وسياسية، نرى أن المؤتمر الشعبي العام الذي يقود البلاد بعد حصوله على ثقة الشعب الذي صوت له في دورتين انتخابيتين لاختيار نواب الشعب في أبريل ١٩٩٧، ٢٠٠٣م منح الشعب ثقته المطلقة لمرشح المؤتمر في الانتخابات الرئاسية التي جرت في سبتمبر ٢٠٠٦م، وجعله يفوز بأغلبية مقاعد المجالس المحلية في عموم محافظات الجمهورية في العام نفسه.. واليوم وفي ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي تعيشها البلاد- ولا يمكن لعاقل أن ينكرها أو يتنكر لها- وفي ظل المزايدات السياسية الحزبية من أحزاب المشترك وغيرها والتي راحت تطرح مبادراتها للخروج من الأزمة محملة المؤتمر الشعبي العام كل أسباب الواقع الذي نعيشه ويعاني بسببه المواطن الشيء الكثير..

اليوم ينتظر الشعب الذي منح المؤتمر الشعبي العام ثقته الكاملة وصوته في كل الدورات الانتخابية التي جرت في البلاد منذ قيام الوحدة في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م حتى اللحظة، نقول إن الشعب ينتظر وبفارغ الصبر أن يطرح المؤتمر مبادرته للخروج من واقع الأزمة وتداعياتها باعتباره الحزب الذي حصل على الأغلبية المريحة في مقاعد البرلمان ومنْ شكّل الحكومة التي تدير البلاد.

محمد علي سعد

وبالتأكيد المؤتمر الشعبي العام ليس غائباً أو مغيباً عما تعانيه البلاد والشعب على حد سواء، لكن المواطن ينتظر من المؤتمر أن يطرح مبادرته ورؤيته لمعالجة المشكلات التي تواجهنا جميعاً وأن يحدد في مبادرته أسباب الأزمة وكيفية معالجتها ودور المواطن في الاسهام بإنجاح الحلول المقترحة وكذا دور الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بكافة تخصصاتها.

المواطن يطالب المؤتمر بطرح مبادرته الخاصة بمعالجة الأوضاع الراهنة بعد أن قرأ وسمع مزايدات أحزاب المشترك وغيرها من خلال ما طرحته من مبادرات ورؤى زايدت كثيراً على المؤتمر وحكومته ونالت حتى من رموز الدولة.

وحين نقول إنه من المنتظر أن يطرح المؤتمر مبادرته لكيفية الخروج من الأزمة، فإننا لا نطالبه بطرح مبادرة في مقابل مبادرة الآخر وكان المسألة أشبه بمحاولة كل طرف وضع الكرة في ملعب الآخر، لكننا نطالب المؤتمر بطرح مبادرته من كونه الحزب الحاكم، الذي منحه الشعب ثقته وصوته وبالتالي فهو المسؤول الأول عن وضع حلول لحالة البلاد الراهنة، كما أن المؤتمر الشعبي العام مسؤول مسئولية وطنية وسياسية وأدبية تجاه الشعب وتجاه ما يعانيه من مشكلات لها أسباب خارجية وداخلية، موضوعية وذاتية.. فمبادرة المؤتمر الشعبي العام المنتظرة هي مبادرة ضرورية وحيوية لحلحلة المشكلات تمهيداً لمعالجتها وحلها حلاً ينهي هذا الواقع المأزوم.

في الأخير نقول إن المؤتمر الشعبي العام ملزم بتوفير أكبر قدر من الاستقرار النفسي والاجتماعي للشعب الذي تتنازعه المخاوف وينهب استقراره القلق جراء الحديث عن غد سوداوي واحتراب وغيرها من التهويلات التي توزعها أحزاب المعارضة في المشترك ومن داخل إطارها يوزعونها على الشارع اليمني بالمجان..

فهل يطرح المؤتمر مبادرته الوطنية المطلوبة للخروج من الأزمة حتى يخرس الألسنة ويوقف الشائعات، ونبدأ معاً لبناء وطن دولة الوحدة المباركة.. هذا ما نأمله وهذا ما ينتظره كل أبناء الشعب..□

■ عين الحقيقة لا يمكن أن تعجز الباحثين المنصفين الذين نذروا حياتهم من أجل الصلاح والرخاء والأمن والاستقرار والألفة والمحبة والتسامح والتصالح وقول الحق ومتابعة الحقيقة لإظهارها للناس ليدركوا أين يكمن الخطأ، وفي من يضعون ثقتهم، ومن هو الذي يأمنونه على حياتهم وأعراضهم وأموالهم،

المشترك والإصرار على تبديد الوقت

د. علي مطهر العثربي

انطلاقاً من الحديث القائل: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده».. وما دمنا في إطار إيضاح مراحل الحوار الذي جرى بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك فإن أمانة المسؤولية تحتم على كل باحث عن الحقيقة أن يقول ما وصل إليه، بياناً للناس، وقد كنت أشرت في العدد الماضي الى أن أحزاب اللقاء المشترك بعد أن أدركت جدية المؤتمر الشعبي العام وحلفائه في قضية الحوار والمضي قدماً باتجاه الإعداد الكامل للاستحقاق الانتخابي القادم في ٢٧ أبريل ٢٠١١م بدأت تغازل المؤتمر بالاتصالات السرية ابتداءً من ديسمبر ٢٠٠٩م وانتهى الامر بها الى ما يلي:

بعد الاتصالات السرية والحوارات التي جرت في شهر ديسمبر ٢٠٠٩م تسلم المؤتمر الشعبي العام في ٦ يناير ٢٠١٠م رسالة من أحزاب اللقاء المشترك قدم فيه اللقاء المشترك آلية لتنفيذ اتفاق ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م، حيث طرح في رسالته المسلّمة للمؤتمر الشعبي العام خيارين ..وبعد مقدمة طويلة لرسالة المشترك أسمحوا لي أن أورد السطور التالية التي جاءت آخر فقرة في ديباجة الرسالة وقالوا فيها بالحرف الواحد:

«إننا في اللقاء المشترك ونظراً لضيق الوقت والفترة الزمنية المتبقية للاستحقاق الانتخابي القادم، واستشعاراً للمسؤولية الوطنية وإيماناً منا بقدرة شعبنا على تجاوز مشاكله وأزماته فيما لو توافرت لقواه السياسية والاجتماعية الفرصة لحوارات جادة ومسؤولة فإننا نضع رؤيتنا العملية لتنفيذ الاتفاق باعتباره المرجعية لمشروعية التوافق الوطني القائم... الخ».. وليسمح لي القارئ الكريم أن اذكره بالعبارة الواردة في هذه الفقرة آنفة الذكر وهي عبارة: «التوافق الوطني القائم» الا يستشف منها أن تلك الاحزاب لا ترغب الدخول في الانتخابات الديمقراطية التنافسية القائمة على تنافس البرامج الانتخابية؟!

إنه مؤشر -بالنسبة لي كباحث وليس كمسؤول في التنظيم الرائد المؤتمر الشعبي العام - بأن تلك الاحزاب قد بدأت تدرك أنها أخطأت في المراحل الماضية وأن الحوار هو المنقذ لها من النكسة القادمة، التي سببتها لنفسها، وأن الحوار مع المؤتمر الشعبي والوصول الى اتفاق سياسي المخرج لتلك الاحزاب لإنقاذها من أخطائها الجسيمة، وذلك ما يمكن أن يستشفه أي باحث أو محلل سياسي، فتعالوا معي نستعرض الخيارين اللذين وردا في رسالة المشترك للمؤتمر وهما:

إن رسالة أحزاب المشترك لم تخل من الألغام، فبدلاً من الدخول في الخيارين المقترحين من قبلهم، أصر المشترك على وضع الصعوبات والعراقيل والشروط التعجيزية، لكي يصل الى الخيارين، فبعد أن أكد المشترك على أن اتفاق فبراير هو المرجعية للحوار، بدأ في طرح الشروط لتهيئة المناخات السياسية وإطلاق سراح المعتقلين والمخطوفين من النشطاء السياسيين والصحفيين، ووقف المحاكمات والتخلي عن العنف، وتوفير الأجواء المناسبة والخطوات العملية لإنهاء الحرب في صعدة وتصحيح تجاوزات اتفاق فبراير ٢٠٠٩م ووقف الحملات الاعلامية واشراك كل القوى السياسية واعتماد القائمة النسبية.

إن القارئ الحصيف لرسالة المشترك لاشك يدرك بأن تلك الاحزاب لا تسعى الا لضياع الوقت وتفويت الفرصة على المؤتمر الشعبي العام والاحزاب والتنظيمات السياسية المؤمنة بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة لكي لا يصل الشعب الى الانتخابات.. ذلك واضح من خلال الشروط (الالغام) التي وضعتها رسالة المشترك قبل الوصول الى الخيارين المقترحين منهم وهما كما يلي:

الخيار الأول: أن تنهض بهذه المهمة اللجنة التحضيرية للحوار الوطني المنبثقة عن ملتقى التشاور الوطني والبناء على ما أنجزته حتى الآن.. الخ.

القراء الكرام أتدرون ماذا يعني هذا الطرح، يعني إلغاء شرعية الأحزاب والتنظيمات السياسية والاعتماد على كيانات غير شرعية وغير قانونية، ولذلك فإن المستشف الذي يمكن الخروج به من ذلك، ان احزاب اللقاء المشترك تريد أن تدفع بالبعض الى حوار غير محسوبة عواقبه تمهيداً للدخول في مرحلة اللاشرعية والفراغ الدستوري.

أما الخيار الثاني: تستمر اللجنة التحضيرية للحوار الوطني المنبثقة عن ملتقى التشاور الوطني في عملها وفقاً لبرنامجها المعلن، وبإمكان السلطة أن تقوم بالحوار مع حلفائها خلال أمد زمني محدود وما ستسفر عنه جهود الطرفين من نتائج يتم طرحها على طاولة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي لا يُستثنى منه أحد، وأضافت رسالة المشترك شرطاً جديداً لتنفيذ ذلك وهو رعاية ورقابة الاشقاء والاصدقاء.

ربما لا يدرك العامة مغالطات أحزاب اللقاء المشترك وهو -دون شك- ما تريده أحزاب اللقاء المشترك من هذه الرسالة.. تريد أن تقول لعامة الناس وبسطائهم إنها وضعت آلية تنفيذية وخيارات من أجل ذلك ولكن الطرف الآخر هو الذي رفض، ولذلك نقول لكل الناس بأن القرارات المتأنية تبين أن تلك الأحزاب قد وضعت شروطاً تعجيزية وضحناها في الخيار الاول، أما الخيار الثاني فقد اشترطت إشراك الحوثيين المتمردين العنصريين والانفصاليين والقاعديين وطالبت بمشاركة العالم الخارجي، ورغم كل ذلك الخلط واللغط والمغالطة فإن اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وحلفائه قد عقدوا اجتماعاً في ٨ يناير ٢٠١٠م ووقفوا أمام ما ورد في رسالة المشترك واتخذوا بشأنها جملة من القرارات.. ذلك ما سنتناوله في العدد القادم بإذن الله.□

من انتخبنا ليقودنا؟!«١-٢»

اقبال علي عبدالله

■ من حقنا كمواطنين قبل أن نكون أعضاء في المؤتمر الشعبي العام أن نسأل وبصوت مسموع: من انتخبنا في سبتمبر عام ٢٠٠٦م، الانتخابات الرئاسية والمحلية وقبلها في ٢٧ أبريل ٢٠٠٣م الانتخابات البرلمانية-؟! هل انتخبنا المؤتمر الشعبي العام بكل قناعاتنا ودون ضغط من أحد، أم أحزاب «اللقاء المشترك» أو أي حزب آخر-؟! نعم من انتخبنا ليقودنا في زمن الوحدة المباركة بعد عقود طويلة من التمزق والتشطير والتخلف والجهل والمرض؟!

الحقيقة التي لا يمكن نكرانها أو حتى تجاوزها في إطار اللعبة السياسية أو السلة الديمقراطية، أن هذا السؤال أو التساؤل جاء مع تزايد المشهد السياسي تعقيداً متصاعداً بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت في سبتمبر من عام ٢٠٠٦م، ونقول تعقيداً بعد أن وصل هذا المشهد ليوحي لنا كمواطنين قبل كل شيء أن أحزاب ما تسمى باللقاء المشترك، أصبحت اليوم هي من يمتلك مفتاح وأدوات اللعبة السياسية وأن- نقول ذلك بكل أسف- الحزب الحاكم، المؤتمر الشعبي العام الذي منحه غالبية أبناء الوطن،الثقة وتجديدها في كل استحقاق ديمقراطي منذ أول انتخابات برلمانية دشنت عهد الديمقراطية في السابع والعشرين من أبريل عام ١٩٩٣م.. ونتذكر جميعاً كيف جرت وتحت أي أجواء وما أفرزته من نتائج دفعت الحزب الاشتراكي اليمني الى الانقلاب على الوحدة بعد أن شارك في تحقيقها مع المؤتمر الشعبي العام، فكانت حرب الردة والانفصال صيف ١٩٩٤م.. وكان الناخبون من كل أرجاء الوطن من صعدة الى المهرة مقتنعين بل مؤمنين أن المؤتمر الشعبي العام ومؤسسه ورئيسه فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح هو من أصر على تحقيق الوحدة ودافع عنها وانتصر لها في يوليو ١٩٩٤م، وهو بذلك من يستحق أن يقود الوطن لتنفيذ أهداف الوحدة المباركة في بناء وطن قوي آمن ومستقر ينعم بالمنجزات التي حرم منها شعبنا خاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية إبان الحكم الشمولي للحزب الاشتراكي اليمني قبل الوحدة عام ٩٠م والانتصار لها عام ٩٤م، فكانت أصوات الناخبين تصب -ومازالت على العهد- لصالح المؤتمر الشعبي العام.

ولكن وهنا مقصد حديثنا ومنبع سؤالنا «من انتخبنا ليقودنا؟!»، وجدنا أن صدر مؤتمرنا اتسع كثيراً جداً للديمقراطية التي لم تتعلمها وتفهمها أحزاب المعارضة وتحديداً ما تسمى «اللقاء المشترك»، وكانت النتيجة أن هذه الاحزاب التي رفضها غالبية أبناء الوطن، تحاول أن تقلب الطاولة وتوهم الجميع «الحاكم والمعارضة» بأنها تستطيع أن تلعب بالأوراق وتشوه الديمقراطية وصولاً الى الانقلاب على الشرعية الدستورية والقانونية بهدف الاستيلاء على السلطة دون إرادة الشعب المتمثلة في الانتخابات والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، لإدراك تلك الأحزاب نتائج هذه الانتخابات ومصيرها المحتوم فيها خاصة بعد أن ربطت أجندتها (الوطنية) بأجندة خارجية تناصب الجمهورية والوحدة والديمقراطية العداء وتحلم بعودة الماضي الإمامي الكهنوتي والتشطير المباد، في زمن صارت الجمهورية والوحدة مثل عين الشمس التي من المحال الوصول اليها...!□

المشترك والممارسات الحاقدة

■ حين تسمع من قيادات بعض القواعد في أحزاب المشترك وهي تحلف الأيمان المغلظة على أنها لا ترحب أو تسر بأي خير لليمن ما دام المؤتمر الشعبي العام هو الربان لسفينة الوطن، فلا عجب من هذا، لأن ما تسعى وتناضل من أجله هذه الاحزاب هو إغراق البلاد في بحار الفتن والمحن ظناً منها بأن ما تصنعه من أعمال فوضوية وما تثيره من قلاقل واضطرابات وصراعات وانقسامات يمثل لها الطريق الاقرب والاسلوب الانسب للوصول الى مآربها وأطماعها الخبيثة وفي مقدمتها وأهمها وأد الديمقراطية وسحق الإرادة الشعبية وصولاً الى حكم اليمن والعودة به الى عهود الاستلاب والاحتراب والتقاسم والتشرذم على قاعدة المناطقية والسلالية والمذهبية.

عبدالحكيم مقبل

وحين تجزم هذه الاحزاب المتناقضة بأن تفشي الارهاب والغلو والانقلاب على الثورة والوحدة والقتل بالبطاقة الشخصية والمساس بالامن والاستقرار وضرب وتدمير المؤسسات والمشاريع التنموية والخدمية إنما هي في إطار ممارساتها وحقوقها الديمقراطية التي تضمن لها الاطاحة بتنظيم المؤتمر الشعبي العام الذي ألحق بها أقسى الهزائم في دورات انتخابية عدة برلمانية ومحلية ورئاسية انتصر فيها الشعب وليس المؤتمر فقط على ما حاكته تلك الأحزاب من تآمرات واحتيالات ومغريات وتضليلات وتشويهات.. لهذا فإن اتفاق وإصرار تلك الاحزاب لا يقتصر شره وخطره على منافسها المؤتمر الشعبي العام بل يمتد ويستهدف كل أبناء الشعب الشرفاء الذين قالوا لهذه الاحزاب عند الانتخابات: لا ومليار لا.

إذاً فإن ما تحدثه أحزاب المشترك من قلاقل وممارسات حمقاء ليس الا انتقاماً من الوطن والشعب على حد سواء، ومع هذا هيهات هيهات أن تنجح في تحقيق أحلامها الشيطانية بهكذا مكايدات ومزايدات وفتن ومحن تتغنى بتنفيذها وتمويلها ضد الوطن، ولا خير بأي حاقد وجاحد مرتهن.

وأصدق التبريكات لليمن أرضاً وشعباً بالعيد الوطني العشرين للوحدة.□

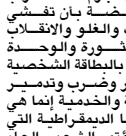

عبدان دهيس

تنويه

يعتذر الأخ/ عبدان دهيس عن عدم كتابة عموده لهذا العدد، وسيعاود في الأعداد القادمة.

قطرة انتماء

أحلام العاطلين في الريف (١-٢)

أحمد محمد راجح

■ المشاريع التي يقوم بتنفيذها الصندوق الاجتماعي للتنمية تعد من المشاريع الأنجز التي يتحقق نفعها بصورة أفضل، لأن آليات ووسائل التنفيذ عملية بصورة تكاد تكون معجزة إنسانية.

وإذا كان قد قيل بأن أهل مكة أدرى بشعابها، فقد كنت استمع الى أحد الأخوة التربويين - الذين هم بحكم عملهم أكثر التصاقاً بالناس في المناطق الريفية- يتكلم عن مفهوم التنمية المستديمة ليأخذنا بهذا المفهوم تحت عنوان «القضاء على البطالة في المجتمع الريفي الأمي»، حتى وإن فتحت دول الخليج أبوابها للعمالة اليمنية.. لأنه لا مكان للعمالة غير المدربة إذ حلت الآلة -في مختلف الأعمال -مكان الإنسان ولم تعد الحاجة سوى للعمالة الماهرة التي تمتلك حرفة تتعلمها، وأساس فكرة ذلك الشخص بأنه بالنسبة للقضاء على البطالة في الريف وحتى يجعل هذا المجتمع الريفي مجتمعاً منتجاً يمكن أن يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتخصيص مبلغ معين (وليكن ثلاثمائة ألف ريال مثلاً) كقرض يمنح بدون فوائد لمدة عام للشخص على مستوى العزلة هو الأكثر احتياجاً لعمل مشروع نافع «مشروع في الثروة الحيوانية، أو في الاصطياد، أو في الزراعة.. الخ» وأخذ الضمانات الكافية من الشخص المقترض بإعادة المبلغ بعد مرور سنة من منحه إياه بعد أن يكون قد أوجد (الشخص المقترض) مشروعاً نافعاً يجعله يعمل ليعيش منه هو وأفراد أسرته حياة كريمة.. وبذلك يكون الصندوق قد ساهم في القضاء على البطالة في المجتمع المحلي الريفي على مستوى المديرية، علاوة على أن المجتمع الريفي سينتج لنا سلعة تغنينا عن الاستيراد..

وتكون مسؤولية قادة المجتمع المحلي هو قيامهم بعملية حصر للأيادي العاطلة عن العمل يقدمونها وفقاً لمعايير يتم وضعها بالتنسيق مع مسؤولي الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبهذا فإنه ومن خلال تدوير المبلغ المقرض للعاطلين عن العمل يكون خلال عشر سنوات قد تم القضاء على البطالة في مهدها، كما سيؤدي ذلك الى تخفيف وربما إنهاء الهجرة من الريف الى المدن.. لأن الريف سيكون بيئة حاضنة وليس طاردة للسكان بما يؤدي الى تخفيف الضغط على الخدمات في المدن كذلك، لأن أسباب الرزق قد وجدت في القرية ومن منا يحب أن يفارق قريته مسقط رأسه؟

فهل يمكن للأخوة في الصندوق دراسة الفكرة، «فالحكمة ضالة المؤمن يلتقطها أنّى وجدها»، بدلاً من إهدار وقت ومال هنا وهناك بدون فائدة ترجى.. ويمكن تنفيذ هذه الفكرة بربع المبالغ التي تصرف من أجل القيام بدراسات غير ذات جدوى..□

رسالة الفرصة الأخيرة

علي عمر المسيعري

sayari13@hotmail.com

■ إذا تصرَّم مايو الجاري ولم يجتمع شمل الاحزاب والتنظيمات السياسية حول مائدة الحوار لتناقش آليات تنفيذ «اتفاق فبراير» الذي قطعت على نفسها عهداً لمناقشته والاتفاق حول تنفيذ بنوده في العام الماضي، فإنه يكون قد تبقى أحد عشر شهراً تفصلنا عن إنجاز الاستحقاق الوطني الديمقراطي في ٢٧ أبريل من العام القادم وهي فترة زمنية قصيرة جداً لا تحتمل مناورات أو تهرباً أو خداعاً سياسياً.

وما تطرحه أحزاب المشترك حالياً من مطالب لا أول ولا آخر لها خارج مفهوم اتفاق فبراير يعتبر - كما قال الاخ الامين العام لمؤتمرنا - : «تهرباً وعدم الوفاء الالتزام، وخارج النهج الديمقراطي».

غير أننا إذاجارينا تلك الاحزاب التي كشفت عن آخر أوراقها لأكثر من مرة، ولم نتخذ موقفاً نهائياً وحاسماً من الاعيبها وخدعها السياسية، فإننا لا نعفي أنفسنا من محاذير الوقوع في شراكها لنبخس هذا الوطن استحقاقه الوطني الديمقراطي، ونسجل في صفحتنا الناصعة - لحدّ الآن - نقطة نظام نكون معها الخاسر الوحيد، لأنها - أي أحزاب المشترك - تتطلع وتتمنى خسارة المؤتمر لمصداقيته في قيادة الجماهير نحو آفاق رحبة من الديمقراطية، ومع ذلك نقول لها: «هيهات».. إذاً فما العمل؟!

من وجهة نظري الشخصية أرى أن نعطيها مهلة الى الاسبوع الأخير من هذا الشهر أو خلالها تواصل قيادة مؤتمرنا دعوتها للحوار معها في إطار محددات اتفاق فبراير ثم توجه لها رسالة«الفرصة الأخيرة» لإنجاز هذا الحوار.

فإن لم ترعوِ وتستجب لنداء الواجب، فما أمام قيادتنا السياسية سوى دعوة كافة ممثلي قطاعات الشعب لحوار وطني جاد وشامل، ذلك الذي دعت اليه فيما سبق، وذلك ليقرر ممثلو هذه القطاعات العريضة في «كونفرنس» شعبي وبالإجماع ما يستوجب عمله لضمان إنجاز الاستحقاق الوطني الديمقراطي شريطة ألا يتعدى موعد التئام شمل ذلك الحوار الوطني النصف الأول من يونيو القادم، وبهذا يخلي مؤتمرنا الشعبي العام مسؤوليته أمام الجماهير والمحافل العربية والدولية ويحمّلها أحزاب المشترك.

ويقيننا أنها - أي أحزاب المشترك - ستندم في المحصلة الاخيرة ندامة «الكسعي» في سالف الزمان، وندامة أحزاب المعارضة السودانية في الوقت الراهن..

قال الشاعر:

ومن جهلت نفسهُ قَدْرهُ
رأى غيرهُ منه ما لا يرى

- «المتنبي»

زاوية حارة

فيصل الصوفي

المنتعشون بالحراك

■ «المسألة الجنوبية» التي ظهرت قبل عدة سنوات ثم صارت «القضية الجنوبية» ثم صيّروها «الحراك السلمي الجنوبي» في الفترة الأخيرة يستخدمها بعض المنتفعين كوسيلة ضغط على الحكومة أو النظام للحصول على منافع جمة وكبيرة، وهم يتمنون أن يستمر ويتقوى «الحراك» ولا يريدون نجاحاً للتدابير التي يتخذها رئيس الجمهورية من أجل حل مشاكل الأراضي وتلبية المطالب الحقيقية أو العادلة للمطالبين بها سلمياً، فذلك يضعف قدرتهم على «حلب البقرة»، ويودون الاستمرار في «حلب البقرة» دون أن يقدموا شيئاً نافعاً مقابل اللبن وتجويد «اللغة».

وليس مصادفة أنه كلما خمد الحراك قليلاً زادت مظاهر العنف لتعويض ذلك «الخمود»، وكلما ازدادت قدرة الحكومة عبر أجهزتها الأمنية على الوصول إلى القتلة وقطاع الطرق والمعتدين على المؤسسات العامة والممتلكات الخاصة، كثر الحديث عن «القمع»، رغم أن تلك الإجراءات لم تستهدف سوى مجرمين أو متهمين بارتكاب جرائم جسيمة وغير جسيمة.. وبعض هؤلاء يتم اطلاق سراحهم بتوجيهات من مسئولين في المحليات ليعاودوا مهامهم لأسباب مفهومة لمن يفهم!

أحزاب المشترك التي تنتعش في حركتها وحياتها على «الحراك» بصورة غير مباشرة، وقليلاً بصورة مباشرة لكون أصحاب الحراك يرفضونها لأنها «شمالية!» لايمكن أن تؤثر في «الحراك» أو جره إلى «حوار» كما تدعي أسوة بالحوار الذي تزعم أنها أجرته مع «الحوثيين» لإقناعهم بالعمل السلمي واحترام الدستور والقانون والحفاظ على الوحدة الوطنية، وأنها نجحت في ذلك.. في حين أن الواقع يشير إلى غير ذلك..

وبالنظر إلى ذلك فإن الحكومة في البلد هي وحدها القادرة والواجب عليها أن تحل هذه المشكلات بنفسها، واليوم وليس غداً، حتى لا يتسع الخرق على الراقع، وحتى تعفي الخزانة العامة من المنتفعين، وحالبي البقر والتيوس والجواميس.

وقد سبق أن ذكرنا في هذا المكان أن المشكلة التي تثيرها مجموعة من الأفراد لا تحل بتعيين أحدهم في منصب عمومي وصرف سيارة له.. فهذا ليس هو القرار الصائب في حل المشكلة.. فهو يزيد من أعداد المبتزين و«الحاليين» ويزيد من أعداد المتذمرين، ويبقي على المشكلة كما هي لأن أصحابها الحقيقيين لم يؤخذوا في الاعتبار.

مع مراعاة أن الوضع الاجتماعي في الجنوب لايزال متأثراً بإرث سابق وهو إرث محترم مثل المدنية واحترام القوانين وتفضيل المؤسسات.. ولذلك فإيجاد شيخ في منطقة هناك يزعم أنه سيتحكم بالآخرين أمر غير مجد.. المواطنون يريدون دولة مؤسسات تحل مشكلة هذا وتنصف هذا وتأخذ بيد ذاك.. فلا فائدة من تكثير المشائخ ولا المديرين ولا الوكلاء ولا ولا.. بدليل أن كثرتهم لم تحل مشكلة صغيرة.. وبدليل أن مشاكل صغيرة كبرت.. ولاتزال تكبر وتكبر على أيدي الذين يحلبون البقرة والتيس.□

معارضة..!!

■ ما الذي تعنيه هذه الكلمة؟

هل معارضة الشيء في حالة شرع بالاعوجاج بغية التسوية؟

أم اعتراض الشيء والحد من سيره؟

ربما هذا التساؤل.. يحمل في شقه الأول الدور المناط بالمعارضة القيام به..

عماد زيد

أما الشق الآخر فيعني التخلي عن واجبها الدستوري كشريك فاعل في العملية السياسية، والشروع في مسار لايخدم العمل الديمقراطي، بقدر ما يمثل سابقة خطيرة في الفقه السياسي.

فقهاء المعارضة في اليمن لهم براءة الشق الآخر..

حيث حملت لنا السنوات الأخيرة رزمة من المواقف السلبية والمتناقضة التي لاتنمّ إلاّ عن تغييب المصلحة الوطنية لدى أئمة المعارضة- بين قوسين «اللقاء المشترك» هذه المواقف اللامسئولة تُنبئ عن حجم الضعف والفشل لدى أحزاب المشترك مما يعني ضرورة الوصاية عليها..

شريطة أن لايجمعها مع الخارج أية علاقة للنسب أو المصاهرة أو غير ذلك، وهذا ما لايمكن ضمانه.

جميعنا يعلم أن أحزاب الخواء المشترك ضعيفة إلى مستوى لا تعرف فيه ما الواجب عليها..

لذا نراها تلعن الوطن حيناً، كما تلعن نفسها أحايين كثيرة..

معارضة المشترك تطالب بتطبيق القانون، ولا تريد ذلك..!!

معارضة المشترك يؤلمها سماع النشيد الوطني، كما تستطب أعينها برؤية أعلام التشطير..

معارضة المشترك تكفر بتربة الوطن، كما نؤمن بخبيثها..

معارضة المشترك ترقص على أغنية «لا تشلوني ولا تطرحوني»..

كما تستمتع بأغنية «والله لو ما خوتي سبعة».

معارضة المشترك تشكو الفساد من على منابر فسادها.

أحد خطبائها في إب أكثر ما تدعو خطبه إلى التدين بشريعة حزبه، وأقل ما تقترب من رسالة الدين.

أحد خطبائها أيضاً «إصلاحي» يخبر أحد أصدقائه بعد خطبة الجمعة بأن أول نصر سيتحقق لهم «الانفصال».

معارضة المشترك يؤمن أئمتها بأن العملية الرياضية ١×١= صفر.. بينما إعلامها يصر على أن النتيجة (١٨)!! □

اخي العامل | مصلحتك ومصلحة من تعول تكون باشتراكك في التأمينات الاجتماعية
مع تحيات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية